

نجار: إستقالة الحريري سابقة وعون وبرّي حفظا كرامة البلد

لم تأت استقالة الرئيس سعد الحريري وفقا للاعراف اللبنانية التي لم تنظم شكل الاستقالة بحسب الوزير السابق للعدل البروفسور ابراهيم نجار. تفهم الاستقالة، لكنه كان يفضل ان تتم على الاراضي اللبنانية حيث شابتها بعض العيوب. في النهاية تبقى الاستقالة قائمة، الا اذا ثبت انه لم يكن حرا او مجبرا على اتخاذ قراره. ويبيد قلقه على هشاشة البنيان المؤسساتي في البلد

ينطلق الوزير السابق للعدل البروفسور ابراهيم نجار في حديثه مع "الامن العام" من معاهدة فيينا التي صادق عليها لبنان، وتمنع حيز الدبلوماسية وبعض الممثلين الرسميين للدول ولا يمكن ملاحقتهم وتوقيفهم او النيل من حريتهم خلال وجودهم لدى الدولة التي يقصدونها. في امكان الدولة المتضررة التوجه الى مجلس الامن ورفع شكوى في هذا الخصوص. وحيا رئيس الجمهورية ميشال عون ورئيس مجلس النواب نبيه بري حيال تعاطيها مع الاستقالة، قائلا انهما تصرفا كلبانيين مسؤولين "تهمهما كرامة بلدهما وشرف السلطات الدستورية".

■ معظم دول العالم تلتزم نص معاهدة فيينا؟

□ ربما ثمة دول لم تنضم اليها. في المبدأ فإن معظم الدول تعمل بها ولها مصلحة في التزامها.

■ ماذا يرتب من تبعات خرق بلد لهذه المعاهدة؟

□ يقصد هنا بالعقوبات. من الواضح اننا لا نتصورها في صورة عادية. يتم اولا اللجوء الى الوسائل الودية لمحاولة ترتيب هذه الاوضاع في حال مخالفة الاتفاقات الدولية، ليمت هناك مسعى الى حل الخلافات. لذلك احسن لبنان عندما حاول تسوية الاوضاع بطريقة دبلوماسية وجرب ان يكون هناك اتصال مع القائم بالاعمال السعودي وليد البخاري في لبنان، وتوجه الى قصر بعبدا للقاء فخامة الرئيس ميشال عون وتكلما سويا، ولم تسفر هذه المساعي عن الايجابية المطلوبة. في حالة من هذا النوع لا توجد مجموعة من العقوبات الجزرية، وهي تكون بقطع العلاقات الدبلوماسية او المعاملة بالمثل. لا توجد عقوبات امنية او عسكرية من هذا النوع. يجوز للبنان مثلا طرد السفير باعتباره غير مرغوب فيه او قطع العلاقات الدبلوماسية. هكذا يتم التعامل بين الدول وليس بواسطة الحديد والنار.

■ ما هو تعريفك للحصانات التي يتمتع بها رؤساء الجمهورية والنواب والحكومة وصولا الى الدبلوماسية بموجب معاهدة فيينا؟

□ ولدت معاهدة فيينا عام 1961 وصادق عليها لبنان عام 1971 وانضمت اليها السعودية ايضا. وهي ترعى العلاقات الدبلوماسية بين الدول. الحقيقة ان جذورها قديمة جدا، لان التفاوض بين الدول وارسال المبعوثين قد يعرض المبعوث لمعاملة انتقامية من دول في اثناء وجوده فيها، وقد تكون دولة غير صديقة. من اجل ذلك جرت الاعراف ثم تم تدوينها في معاهدة منصوص عليها في شكل واضح. بموجبها تشمل الدبلوماسية وبعض الممثلين الرسميين للدول. لا يمكن ملاحقتهم او توقيفهم او النيل من حريتهم خلال وجودهم لدى الدولة التي يقصدونها. نقصد هنا الرسميين

■ ما هو توصيفك لما اقدم عليه الرئيس الحريري عندما اعلن استقالته من الرياض؟

■ ما هو توصيفك لما اقدم عليه الرئيس الحريري عندما اعلن استقالته من الرياض؟

□ انها استقالة. تبقى قائمة الا اذا ثبت انه لم يكن مخيرا او حرا في قوله او فعله. بالطبع فإن هذه الاستقالة لم تأت وفقا للاعراف اللبنانية. لكن الدستور اللبناني والقوانين لم تنظم شكل الاستقالة. هناك مبدأ كلي في القانون يقضي بأن لا يجوز ابطال اي عمل قانوني من دون نص، ولا اشكال من دون نص تماما كما يقال ان لا ضريبة من دون نص. هذه الامور معروفة بشكل كلي وفي معظم الانظمة. لذلك قد يعيب البعض على هذه الاستقالة انها غير مكتملة الاوصاف او غير متفقة مع الاعراف الملزمة. لكن لبنان لم ينص على عرف معين. يقال ان الرئيس بشارة الخوري لمجرد سماعه ان الرئيس رياض الصلح صرح امام زواره انه قرر الاستقالة باشر اجراء الاستشارات النيابية. من الصعوبة القول ان الرئيس الحريري لم يستقل الا اذا قال هو او ثبت للملأ انه قدم استقالته وهو غير مخير فيها.

■ لو اعلن استقالته من السفارة اللبنانية في الرياض او في دولة اخرى كانت افضل من الطريقة التي حصلت؟

□ نحن كلبانيين نفضل بالطبع ان لا تأتي الاستقالة الا على الاراضي اللبنانية. جاءت تشوبها بعض العيوب الشكلية. يعني كان مظهره شاحبا ويتلو بيانا لا يشبه ما عودنا عليه من نثر واقوال مكتوبة. لكن لا نجزم انه لم تكن هناك اتفاقات بينه وبين السعودية. لذلك اضع هذا في خانة الشك لا اكثر.

■ ماذا لو بعث نص استقالته بالبريد الالكتروني الى رئيس الجمهورية؟

□ لا يوجد اشكال كما قلنا.

■ هل كان من الافضل ان يقدمها باليد على الارض اللبنانية؟

□ طبيعي. اقول انها كاملة الاوصاف حتى ثبت قيامه بهذا العمل الخطير من دون ان يكون مخيرا.

■ لو حصلت ازمة بين لبنان واي بلد اخر، وتم حجز رئيس الحكومة وطالت فترة اقامته، هل كان في امكان لبنان ان يلجأ الى مجلس الامن؟

□ نعم. في الامكان هنا تقديم شكوى ضد دولة، ومجلس الامن سيد نفسه، ومن الممكن ان يتخذ قرارات. يتمتع مجلس الامن هنا بصلاحيات كاملة واتخاذ ما يراه من عقوبات حتى تحت الفصل السابع. يستطيع القيام بكل ما يمكن تصوره. في امكانه ان يتخذ قرارا بالحرب او السلم.

■ واكبت استقالات رؤساء حكومات عدة في الخمسين سنة الاخيرة. هل رأيت استقالة الحريري سابقة في الشكل الذي تمت فيه؟

□ نعم انها سابقة.

■ كيف رأيت تعاطي رئيس الجمهورية مع ازمة الاستقالة واعلانه انها غير مقبولة؟

□ انا اؤمن كثيرا على الرغم من التحفظات لدي، التحرك الذي قام به الرئيس عون والموقف الذي اتخذه الرئيس بري لانهما تصرفا كلبانيين تهمهما كرامة بلدهما



الوزير السابق للعدل البروفسور ابراهيم نجار.

توجد اصلا مهلة قانونية ودستورية في قبول الاستقالة، وفي الامكان ان تبقى شهرا وشهرين واكثر. وفق الدستور قبول الاستقالة لا يأتي الا عندما يتم تكليف رئيس حكومة جديد، فيصدر المرسوم الاول بقبول الاستقالة، ثم يصدر المرسوم التالي بتكليف فلان تأليف الحكومة.

■ عند تقديم الرئيس المستقيل استقالته بالطريقة الطبيعية هل يقدر وفي اثناء عملية تصريف الاعمال ان يكون خارج البلد؟

□ في الامكان ان يعقد مجلس الوزراء اذا كان هناك شر مفاجيء مثل وقوع كارثة او هزة ارضية او حصول حرب. في امكان رئيس الحكومة ان يكون خارج لبنان في اثناء تصريف الاعمال. هذا الامر يكون غير مسبوق عندما يقول ان سلامته مهددة.

■ هل في الامكان في اثناء تصريف الاعمال اجتماع الحكومة في غياب رئيسها؟

□ كلا. لان النص في الدستور يقول ان رئيس الحكومة هو الذي يدعو مجلس الوزراء الى الانعقاد ويحدد جدول اعماله ويطلع رئيس الجمهورية عليه. هذه من صلاحيات الطائفة السنية الممثلة في رئيس الحكومة، ولا احد يقدر على ان يشاركها في هذا الامر.

”
نفض الاستقالة على الاراضي اللبنانية

التريث في قبول الاستقالة لا يلغيها

■ وشرف السلطات الدستورية التي تمثل اللبنانيين على مختلف مشاربهم، وبالتالي انا كنت متفقا معهم. ربما انهما كانا قد تأكدا من ان تحركات الرئيس الحريري لم تكن نابعة من الحرية المطلقة للرجل وانها مقيدة في بعض الامكان. لذلك هذا الموقف كان مثل صعود الحرارة غير المتوقعة ويجب اولا انزالها لمعالجة الازمات. من هنا رأيت تشكيل الرئيس عون وبري في استقالة الحريري.

■ لكن مقارنة رئيس الجمهورية للاستقالة والاتصالات التي قام بها مع الدول تلقى بسببها بعض الانتقادات وسألته لماذا لم يسرع في قبولها؟

□ التريث في قبول الاستقالة لا يلغيها. انا كنت اتفهمها والتريث في قبولها. لا



Paying your tuition is not so complicated!

Simply visit IBL Bank to apply for the "Educational Loan" designed for all students!

Where your dreams count

For more Info **04 - 72 72 44**



www.ibl.com.lb

■ من هنا لا يستطيع نائب رئيس الحكومة ترؤسها؟

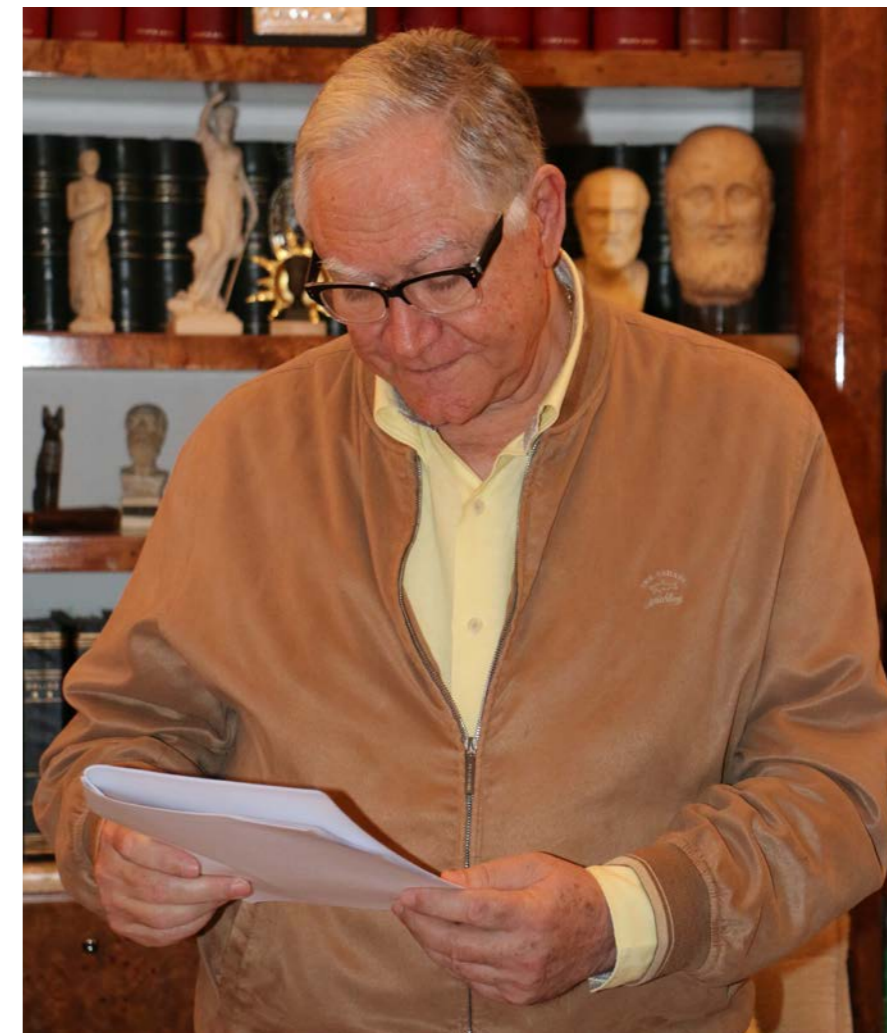
□ لا يوجد دور في الدستور لنائب رئيس الحكومة. مرة واحدة قام نائب رئيس الحكومة بعمل قانوني أيام الرئيس سليم الحص في اثناء توقيع مرسوم عقوبة اعدام، لا يريد رئيس الحكومة توقيعه، فطلب من نائبه ميشال المر ان يوقع محله.

■ لو طال تصريف الاعمال، هل الحكومة قادرة على اجراء الانتخابات النيابية؟
□ يتوجب على الحكومة خلال تصريف الاعمال تطبيق القانون، واجراء الانتخابات هو فرض يلزم الحكومة ووزير الداخلية والبلديات اجراء هذا الاستحقاق. هناك قانون والاستقالة لا تلغيه. ثمة ثلاثة وزراء يعنون بالانتخابات وعمليتها هم وزراء الداخلية والعدل والمال. لا يمكن للحكومة هنا تعطيل القانون، والا يتم الاحتيال على القانون. عندما تجرى الانتخابات تصبح الحكومة مستقلة.

■ هل تقيد حركة وزير الخارجية في اثناء تصريف الاعمال؟

□ جميع الوزراء يقومون بتصريف الاعمال. يسافر الوزير المعني الى الخارج عند اللزوم. تصريف الاعمال هو في معناه الضيق حرفيا اي الاشياء الضرورية التي توجبها السرعة على طريقة قاضي الامور المستعجلة.

■ ماذا لمست في خلاصة هذه الاستقالة.
□ عندما اتكلم اغلب ضميري ووجداني والقانون الدستوري. لا تحل نزواتي الشخصية في مقام اقتناعاتي. ما يحصل يدل على هشاشة البنيان المؤسسي في الدولة اللبنانية، لاننا لم نستطع بناء دولة ولا يوجد هنا منطق دولة يفرض نفسه على الدويلات او الافرقاء والطوائف والمذاهب. المطلوب تطبيق المواطنة. لا مسلم ولا مسيحيا الا بقدر ما نقدم للدولة والمؤسسات.



الاستقالة كاملة الاوصاف حتى ثبوت العكس.

معاهدة فيينا

تحدد معاهدة فيينا التي ولدت عام 1961 العلاقات الدبلوماسية والاجراءات والضوابط الخاصة بالعمل الدبلوماسي بين الدول. تبين الحقوق والواجبات الخاصة بافراد البعثات الدبلوماسية. اتت على تحديد مفاهيم عدة للحصانة الدبلوماسية وقطع العلاقات بين الدول.

جاء في المادة 29: "لشخص الممثل الدبلوماسي حرمة، فلا يجوز بأي شكل القبض عليه او حجزه. على الدولة المعتمد لديها ان تعامله بالاحترام اللازم له، وعليها ان تتخذ الوسائل المعقولة لمنع الاعتداء على شخصه او على حرمة او على اعتباره".

كذلك ورد في المادة 31: "يتمتع الممثل الدبلوماسي بالحصانة القضائية الجنائية في الدولة المعتمد لديها (...) ولا يجوز اجبار الممثل الدبلوماسي على الادلاء بالشهادة (...)"

وورد في المادة 44: "على الدولة المعتمد لديها - حتى في حالة قيام حرب - ان تمنح التسهيلات للاشخاص المتمتعين بالملازيا والحصانات بخلاف من هم من رعاياها، وكذلك اعضاء اسر هؤلاء الاشخاص مهما كانت جنسياتهم لتيسير مغادرة اراضيها في اسرع وقت ممكن. عليها اذا استدعى الامر ان تضع في تصرفهم وسائل النقل اللازمة لاشخاصهم ومتعلقاتهم".